

مداخلة السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية
بمناسبة تنصيب السادة الولاة
السبت 22 جويلية 2017

السادة قادة المصالح الأمنية؛

السيدات والسادة الولاة؛

السيدات والسادة إدارات الدولة؛

السيدات والسادة الحضور.

أرحب بالجميع في هذا اللقاء الهام، الذي ارتأينا تنظيمه لتنصيب السادة الولاة الذين شملتهم حركة سلك الولاة التي أقرها فخامة السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 13 جويلية 2017.

أود بهاته المناسبة أن أهني السيدات والسادة الولاة المعيّنين وأولئك الذين شملتهم الحركة سواء بالتحويل أو بإبقائهم في الولايات المعيّنين بها، على الثقة التي حضوا بها من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية.

إن الانخراط في سلك الولاة و التدرج فيه كان دوما مدعاة فخر واعتزاز لكل منا؛ وأنتم اليوم ونحن مقبلون على تنصيبكم تعرفون حق المعرفة معنى هذا الشعور المتميز ودلالاته العميقة بالنسبة لكم كإدارات دولة وبالأخص للبلاد التي أنتم قائمون على خدمتها.

إنكم أمام تحدي شخصي آخر لكل منكم، للإدلاء بدلوكم ووضع بصمكم على مسار تنمية الولايات التي تم تعيينكم على رأسها، إنها فرصة فريدة تتاح لكم من أجل وضع قدراتكم على المحك لتعبئة الطاقات والمكونات المحلية والنهوض بها من خلال مسارات تنموية محلية مبدعة من شأنها تحقيق تنمية دائمة وشاملة قوامها العمل المنتج والمستمر.

إن هذه الحركة تأتي في ظرف متميز، سمته الأساسية هي استكمال وضع النصوص القانونية والتنظيمية المجسدة لمبادئ المراجعة الدستورية التي قام بها فخامة السيد رئيس الجمهورية في إطار تعزيز البناء الديمقراطي للدولة، صونا

للحريات الفردية والجماعية أيا كانت وضمانا لحقوق الأجيال في التمتع بنفس الفرص التنموية.

وهاهي المراجعة الدستورية تؤتي أولى أكلها بفضل تضافر جهود الجميع، بعد أن سنحت الاستحقاقات النيابية الأخيرة تجديد أعضاء المجلس الشعبي الوطني كلبنة أخرى توضع لتشييد الصرح الديمقراطي المؤسساتي في ضل تحولات جوهرية أقرها الدستور الجديد.

استكمالا لهذا المسعى، سيقع على عاتقكم في القابل من الأيام تهيئة الظروف اللازمة من أجل ضمان احترام إرادة الشعب السيدة وتمكين المواطنين من التعبير عن خياراتهم بكل أمانة في الانتخابات المحلية المقبلة، التي تقتضي من كل واحد منكم جهدا مضاعفا من أجل إنجاح هذا الموعد الديمقراطي الهام وستجدون منا في ذلك كل الدعم والمراقبة.

على صعيد آخر، جاءت هذه الحركة مواكبة لبرنامج الحكومة الجديد الذي تمت المصادقة عليه مؤخرا في ظل معطيات اقتصادية خاصة. برنامج مطبوع بإرادة سياسية قوية للإسراع في الانتقال بالبلاد من نموذج اقتصادي ممول أساسا من الموارد النفطية لنموذج اقتصادي متنوع مبني على أساس المبادرة الاقتصادية الحرة، المنتجة والخلاقة للثروة.

إن هذه الديناميكية الجديدة تفرض علينا جميعا مراجعة النفس والتخلي عن مناهج عمل قديمة تجاوزها الزمن، وتقتضي من كل واحد منكم اعتناق منهجية اقتصادية مقاولاتية جديدة تكونون فيها، وولايتكم، أعوانا اقتصاديين بآتم معنى الكلمة، لا تدخرون أي جهد من أجل تثمين مكنونات أقاليمكم الاقتصادية وتعبئة القدرات الاستثمارية التي تزخر بها.

إن قرار فخامة السيد رئيس الجمهورية بإلحاق التهيئة العمرانية بدائرتنا الوزارية سيكون حافزا إضافيا لنا من أجل تصويب سياساتنا التنموية ووضعها في سياق استراتيجي شامل بعيد عن أي ارتجال، إنه لخير دليل على الإرادة السياسية القوية والمتبصرة لفخامته الرامية لتمكينكم من كل أسباب النجاح في معركة التحول الاقتصادي المرجوة.

إن فعاليتكم سيتم قياسها بالنظر لمدى قدرتكم على التخلي عن المقاربات البيروقراطية والريعية الكلاسيكية، وتمكنكم من التقنيات المالية، والجبائية والاقتصادية الجديدة ورجاحتكم في توظيفها خدمة لتنمية أقاليمكم.

إنه من الضروري اليوم، أن تتعاطوا مع الواقع بموضوعية وعزم، والتخلي بروح المبادرة والشفافية في منهجياتكم وفي تسييركم للشأن المحلي، فالتنمية

المحلية ليست شأنًا يخص الدولة المركزية بقدر ما هي ديناميكية محلية يقع على عاتقكم تفعيلها.

لمرافقة هذا الجهد وتأطيره على أحسن وجه، فإن القطاع مقبل على بادرة جديدة في مراجعة قانوني البلدية والولاية حيث نعتزم إعداد قانون عام للجماعات الإقليمية، يرمي لتعميق اللامركزية وتحرير المبادرات المحلية من كل العوائق التي تحول دون إطلاقها، حتى نضع جماعاتنا المحلية في سياقها التنموي المناسب لها والسماح لها من تجسيد السياسات التنموية الكفيلة بتحقيق إنطلاقة تنموية حقيقية لأقاليمها.

إنكم مطالبون بالمشاركة بقوة في إثراء هذا القانون الجديد الذي لم تعرف البلاد سبقا له من قبل، حيث ستعمقون المشاورات بشأنه مع كل الأطراف المعنية والفاعلة في إطار خلايا تفكير وأفواج عمل من أجل الخروج باقتراحات متميزة ومفيدة، تتجاوب مع التوجه الجديد المكرس في المراجعة الدستورية الأخيرة والذي تعمل الحكومة على ترجمته في أرض الواقع من خلال برنامج عملها.

إن تطورات الوضع الاقتصادي العالمي، حفزتنا على التوجه لنموذج تنموي يحافظ على المكاسب الاجتماعية للمجتمع، ويحث على خلق الثروة الحقيقية، وذلك بجعل الجزائر أكثر استقطابا للمستثمر المحلي والأجنبي، وهو ما يقتضي من كل منكم توفير المناخ الملائم على كل الأصعدة من أمن، ومرافق قاعدية وبنى تحتية.

لهذا فعلى المجالس الشعبية البلدية المقبلة أن تكون على استعداد لتحمل مسؤولياتها كاملة والتجاوب بفعالية مع الوضع الجديد بوعي ودراية كاملة بأدوارها التنموية وأن تتحمل مسؤولياتها كاملة وتعمل على تحسين الإطار المعيشي لمواطنيها وتستقطب الاستثمارات المنتجة الأكثر نجاعة لأقاليمها.

لقد وضعت الحكومة عقب المجلس الوزاري المصغر المنعقد في 11 جويلية 2017، اللبنة الأولى لإعادة بعث العقار الصناعي في ظل التحولات الأخيرة والنظرة الاستشرافية التي يحملها في طياته برنامج الحكومة الجديد. فعملا بقرار السيد الوزير الأول القاضي بإنشاء لجنة وزارية مشتركة في هذا الشأن لدى دائرتنا الوزارية، يجعلنا وإياكم في قلب معركة توطين أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المنتجة الراجعة، بعيدا عن العادات البيروقراطية المثبطة.

أنتم مكلفون بالعمل على توفير القدر الكافي من العقار الاقتصادي المهيأ والذي يتوفر على جميع المرافق الضرورية لاستقبال استثمارات اقتصادية محلية مهيكلية ومحفزة للتنافسية أقاليمكم، ويقع على عاتقكم، بمعية المجلس المحلية المنتخبة، إيلاء كل الاهتمام لهذا الملف وتحقيق الأهداف المسطرة له في أقرب الآجال.

السيدات والسادة الولاة؛

السيدات والسادة الحضور؛

إن الإرادة السياسية هي على هذا المستوى من التوجه، وهاته الحركة جاءت للسماح لسلك الولاة من الالتحاق بها والتفاعل معها إيجابيا بما يسمح بتجسيدها.

إن هذا التوجه ليس خيارا اقتصاديا من بين خيارات أخرى، بل هو خيار وحيد لا محيد عنه، هو المستقبل الذي يجب أن تكون عليه بلادنا جميعا، وهو مستقبل أبنائنا الذي على كل منكم ومنا العمل على تجسيده من الآن.

إن هاته الحركة تأتي في وقت تعرف الإدارة المحلية فيه تحولا عميقا بفعل الورشات الواسعة لمشاريع عصرنة خدمات المرفق العام التي تعمل الحكومة على تجسيدها.

إننا اليوم بفضل حرقية أبنائنا من مهندسين وإداريين وبفضل اعتماد تكنولوجيات الاعلام والاتصال في خدمات المرفق العام، تحول المشهد ببلدياتنا:

- فبدل أعوان مجهدين في تحرير عدد هائل من الوثائق الإدارية يدويًا، أصبحت الحواسيب هي المشهد الأغلب على شبابيك مصالحنا؛
- وبدل تركيز الخدمات في عدد محدد من الدوائر، أصبحت كل الخدمات لامركزة على مستوى بلدياتنا وبأحدث التقنيات المعلوماتية؛
- وبدل خدمات إدارية بيروقراطية لطالما أثقلت كاهل المواطن، هاهي الإجراءات تعرف تسهيلات كثيرة لا تفتأ أن تتعمق وتتوسع لتشمل كل الخدمات.
- وبدل وثائق إدارية غير مؤمنة وغير قابلة للاستغلال لغير ما وضعت له، هاهي تكنولوجيات البيومترية والمصادقة الالكترونية والتوقيع الالكتروني، تفتح المجال واسعا لتعميم وثائق مؤمنة يمكن اعتمادها في تقديم خدمات إدارية أخرى أكثر عصرنة وتميز.

إن كل هاته الانجازات لا تعني أننا قد بلغنا مقاصدنا، بل على العكس لسنا سوى في بداية الطريق، وما نرتقبه منكم يفوق بكثير ما تم تجسيده لحد الآن فأنتم مطالبون في المرحلة المقبلة بجعل مشروع الحكامة الالكترونية الشاملة واقعا ملموسا في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

فكما أنتم مطالبون بأن تنموا روح المقاولاتية في أدائكم الاقتصادي والاجتماعي، أنتم أيضا مطالبون بأن تكونوا خير حاضن للإبداع التكنولوجي ومجسدين لمخرجاته.

إننا نعتقد بأن تطوير الخدمات الإدارية عن طريق المعلوماتية سيقودنا لامحالة نحو تطوير الخدمات الاقتصادية لما لذلك من أثر مباشر على بيئة الأعمال، كما سيقودنا إلى تطوير وتنويع مجالات اقتصاد المعرفة التي قد تكون في مستقبل قريب أحسن رافد للتنوع الاقتصادي المنشود.

السيدات والسادة الولاة؛

السيدات والسادة الحضور؛

ينتظركم الكثير، ونحن راجون لما ستبذلونه من جهد أكثر، فلا مجال للتواني ولامجال للالتكال على الآخر، فما سبق أن ذكرناه يقتضي روح المبادرة والإقدام، ونحن عازمون على أن نجعل من الجماعات المحلية رافدا أساسيا للتنمية الوطنية وليس عبئا مضاعفا عليها.

وهنا أهيب بكم لأن تفتحوا المجال أمام شبابنا من أجل المساهمة بفعالية في المسار التنموي المحلي، ففوة بلادنا في شبابها اليافع وفي الملايين من خريجي جامعاتها ومراكز تكوينها الذين هم رهاننا في المستقبل فكل استراتيجيتكم يجب أن تركز حول تثمين دور هاته الفئة الفاعلة وعدم تركها على هامش الجهود التنموي المحلي.

ولاياتكم والبلديات التي تشرفون عليها يجب أن تعتمد أولا على نفسها لضمان تسيير شؤونها المحلية والإسهام في تنمية أقاليمها، وتعود لكم مهمة تحفيز تنافسياتها وجاذبيتها، وتوطين استثمارات اقتصادية منتجة ومجدية بعيدا عن أي تعقيدات بيروقراطية أو سلوكيات غير مطابقة.

فعلاوة على القانون العام للجماعات المحلية الذي سيأتي ليدعم جهودكم، سيتم إعداد قانون خاص بالجباية المحلية، سيكون بادرة أخرى أرادها فخامة السيد رئيس الجمهورية بنضرتة المتبصرة إطارا قانونيا فعالا لتجسيد لامركزية جباية

من شأنها تحرير مبادراتكم وتمكينكم من تحقيق الأهداف المسطرة الرامية لتفعيل دور اقتصادي فاعل للجماعات المحلية.

إن الحكومة عازمة على مرافقتكم وهي عاكفة على توفير كل المناخ المواتي على الصعيد القانوني والتنظيمي والمالي من أجل تيسير تحقيق النقلة النوعية المرجوة كما سبق الإشارة إليه، وسوف لن يبقى بعد ذلك سوى تجندكم والبرهنة على قدرتكم على تعبئة الموارد والتمتات برجاعة وسعة نظر.

السيدة والسادة الولاة؛

السيدات والسادة الحضور؛

إن هذا المسعى لن يكون سهل المنال وسوف يعترضكم ما سيعترضكم من محاولات التشكيك في النوايا وتثبيط للهمم، فهناك للأسف من يبحث عن ضالته في انتقاد كل ما تقوم به السلطة العمومية حتى ولو كان أثره الإيجابي باديا للعيان.

لذلك، يجب عليكم التعامل مع كل نقد بناء يثمن ما نقوم به ويكمله، والعمل على تعزيز وسائل التواصل مع جميع الإرادات الحسنة والتجاوب معها بسرعة وفعالية وعدم ادخار أي جهد لتكثيف التواصل مع مختلف أطراف المجتمع مستغلين في ذلك كل الوسائل المتاحة لاسيما تلك الأكثر شعبية.

أما بالنسبة للأوساط التي تتربص بالبلاد الدوائر ولا تدخر أي جهد من أجل المساس بسمعتها في الداخل والخارج، ولا تتوانى في وضع يدها في يد أعدائها والخوض في ضروب المغامرة والفتنة، فأنتم ملزمون أن تكونوا أوفياء للتقليد الذي درج عليه سابقوكم من ولاة الجمهورية السابقين والذين نغتنم هاته السانحة لنحيبهم بإكبار، فنتصدوا لهم بحرفية ومهنية عالية، متسلحين بروح يقظة وبتواجد مستمر في الميدان، وأحسن رد سيكون خدمة المواطن بتقاني والتواصل معه ببساطة وصدق، والتواجد إلى جانبه في أوقات الرخاء والضيق.

إن شعبنا متمسك بأمنه واستقراره وسيادته، ولطالما أعلن وبرهن على جنوحه الصادق للسلم وهو ما جعل مسار المصالحة الوطنية الذي بادر به فخامة السيد رئيس الجمهورية يكلل بالنجاح حيث احتضنه الشعب دون تردد وانطلقنا تحت قيادته الحكيمة في إعادة بناء ما تم تدميره وإعادة تحريك عجلة التنمية من جديد وإعادة الجزائر إلى مكانتها اللاتقة في حضيرة الأمم بصرح مؤسساتي وديمقراطي متين، أقوى مما كانت عليه البلاد في سابق عهدها.

إن هاته المكاسب لا تنازل عنها وعلى كل واحد منكم التمسك بها وتأمينها في كل فرصة، فالأمن أساس الرقي والازدهار وحفظ الأمن والنظام العمومي هما من المهام السيادية الأصلية التي يقع على عاتقكم الاضطلاع بها بجدارة، وعليكم في هذا المجال التنسيق الوثيق والتعاون الكامل مع المصالح الأمنية المختصة في إطار اللجنة الولائية للأمن التي تنسقون أعمالها، لتفويت الفرصة على كل من يحاول المساس بهما بسرعة وحزم.

وهنا أنبهكم إلى أن ضمان الأمن يبدأ قبل الحدث وليس عند حدوثه، فالوقاية والاستباقية هما في أصل المقاربة الأمنية التي يجب أن تحذوكم جميعا.

السيدات والسادة الولاية؛

السيدات والسادة الحضور؛

إن الظرف دقيق وإننا نهيب بكم أن تكونوا في مستوى الثقة التي وضعها فخامة السيد رئيس الجمهورية فيكم، فلا مجال للنظر إلى الوراء فما يهم هو ما أنتم مقبلون عليه، يتوجب عليكم تثمين ما قام به من سبقكم وما بذلوه من جهد وعدم التقليل من حجم المنجزات والمكتسبات التي باتت تزخر بها بلادنا والتي كان زملاء لكم قائمين عليها سلفا. فأحسن وسيلة للتقدم هي تحصين ما تم بنائه والعمل على استكمالته وتطويره.

يوجد في متناولكم كل الموارد، والوسائل البشرية والتنظيمية التي من شأنها أن تساعدكم على القيام بمهامكم على أحسن وجه، فعليكم جعل مجلس الولاية إطارا حقيقيا لتدارس أمهات الأمور في الشأن المحلي والخروج بحلول راجحة ومبدعة تدرج في صميم السياسات العامة للحكومة، وليس اجتماعا روتينيا لتجميع المعطيات الإحصائية أو قراءة تقارير دورية.

إن هذه الآلية هي الوسيلة الأنجع التي من شأنها إضفاء مقاربة منهجية سديدة لأعمالكم، لذلك أطلب منكم أن تولوها الأهمية اللازمة والعمل على عقد اجتماعات هذا المجلس في فترات متقاربة ومكثفة والإشراف عليها شخصيا.

أما على صعيد الموارد المالية والمادية فإنه لا يبدو لي من الضروري أن أذكركم بأن الرشادة في النفقات يجب أن تكون المرجع في كل قرار تتخذونه، قد يترتب عليه أثر مالي، وأخص بالذكر نفقات تسيير وتجهيز المصالح الإدارية التي يتوجب لجمها وعدم الخوض في نفقات غير مبررة بما فيها تلك التي تخص المصالح والمرافق الأقرب لإدارة الولاية.

إن ما هو مطلوب منا الآن جميعا هو تصويب نفقاتنا نحو خلق الثروة بثمين ممتلكات بلدياتنا وولاياتنا، ونحو جذب المبادرات الاستثمارية الأكثر مردودية، فعلى الجميع تقييم الوضع في هذا المجال ووضع حد لكل ممارسات منافية.

السيدات والسادة الولاة؛

السيدات والسادة الحضور؛

إن ما أنتم مقبلون عليه يقتضي منكم الترفع عن سفاسف الأمور والتحلي بروح التحفظ اللازم والانتقال إلى ما هو مرجو منكم، فالعناصر الأربعة التي يجب أن تكون وجهتكم هي:

- روح مقاول ومبادرة خدمة لاقتصاد محلي فاعل ومتطور؛
- إدارة عصرية مبدعة، متفتحة وخالية من الممارسات والتعقيدات البيروقراطية؛
- تجربة ديمقراطية شفافة أكثر تجذرا واستجابة لتطلعات شعبنا وتطابقا مع مقوماته وثوابته الوطنية؛
- إدارة يقظة متواصلة مع المواطن ومصغية لكل انشغالاته ومتفاعلة معها.

تلكم أيتها السيدات أيها السادة خارطة الطريق التي تجمعنا بكم اليوم وهي نفسها التي قد تفرق البعض عنا مستقبلا، تلكم نفس العبارات التي سبق لي أن تلفظت بها في مداخلتي السنة الفارطة وأنا متأكد أن هناك من بين الزملاء من أصبح اليوم يدرك فحواها.

أنا كُليّ يقينٌ بأن كل واحد منكم سوف لن يتوانى عن تقديم كل ما هو في طاقته من أجل الاستدلال بهذه الخارطة وجعلها دليلا الذي يهتدي به، والعمل على تحقيق كل الأهداف المسطرة بحرفية ومهنية عاليتين.

إن الثقة التي وضعها فيكم فخامة السيد رئيس الجمهورية لا تقف عند متابعة مشاريع تنموية بل هي مسؤولية أكبر وأوسع، يوجد المواطن في صلبها، فهو مركز اهتماماتكم وخدمته مبتغاكم اليومي، فهو يترقب استجابتكم لتطلعاته وانشغالاته، ولتحسين مستوى معيشته والتواصل معه في كل مناسبة والإصغاء لمعاناته وإشراكه في الخيارات المتعلقة بتنمية بلديته ومدينته.

نعم، إشراكه لكن لا يعني ذلك إشراكا صوريا لا فائدة منه، بل هي شراكة مستوفاة الأركان والشروط تتضمن الاستشارة والتشاور والمشاركة الفعلية على حد سواء، بعيدا عن روح مطلبية تقليدية باتت حلقة مفرغة تنخر جسدنا من

الداخل، واستبدالها بشراكة مدنية مكملّة للشراكة التمثيلية التقليدية من شأنها تطوير حكمة محلية راجحة متناغمة مع تطورات المجتمع وتوجهاته.

في الأخير، أعلن رسميا عن تنصيب السيدات والسادة الولاة المعنيين بالحركة التي أقرها فخامة السيد رئيس لجمهورية بتاريخ 13 جويلية 2017، وأطلب منكم الالتحاق بولاياتكم ومباشرة مهامكم على الفور، والحرص في مرحلة أولى على ضمان سير عادي لموسم الاصطياف الجاري وفقا للتوجيهات المسداة لكم والعمل على التحضير الجيد للدخول الاجتماعي المقبل الذي يعتمد نجاحه على الأعمال التحضيرية التي يقع على عاتقكم مباشرتها منذ الآن.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.